# من الإمامية إلى الإثني عشرية (*)

إيتان كولبرغ

**في القرن الإسلامي الأول**، تطوّرت نظريّة الإمامة الشيعيّة تدريجياً حتى تحدّدت معالمها في أواسط القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد، والفضل في ذلك يعود إلى هشام بن الحكم[1]. ولم يطرأ عليها تغيير ملحوظ في السنوات المئة التالية أو حوالي ذلك أي حتى وفاة الإمام الحادي عشر الحسن العسكري في العام 260 هـ/ 874 م. ثم ظهرت مطلع القرن الرابع الهجري / الثامن الميلادي فكرةٌ أساسيّةٌ جديدةٌ اتّخذت صيغة العقيدة، وهي الإيمان بوجود اثني عشر إماماً يظلّ آخرهم في حالة غيبةٍ حتّى رجوعه نهائياً ليكون المهديَّ أو القائم. وتقسم هذه الغيبة إلى غيبةٍ صغرى ـ وهي قصيرةٌ امتدت بين العامين 260 هـ / 874 م. و 329 هـ/ 941م. طوال هذه الفترة مثّل الإمامَ على الأرض أربعةُ سفراء متتالون ـ وغيبةٌ كبرى وهي طويلة لا يعرف مدى امتدادها الاّ الله. هذه العقيدة هي ما يميّز الشيعة الإثني عشرية عن الإماميّة القديمة[2]. ومن هنا كانت مشروعية الخوض في غمار أصول هذه

---

(1) أنظر مادة «هشام بن الحكم» (لمادلونغ) في دائرة المعارف الإسلامية، النشرة الجديدة.

(2) قارن: W. M. Watt: «The Rafidites: a preliminary study», Oriens , XVI, 1963, 119 f. حيث ذهب إلى أنّ مصطلح «إمامية» ورد في مصدر زيديٍّ استعمله أبو الحسن الأشعري (- 324 / 935) في «مقالات الإسلاميين»، نشرة هـ. ريتّر، استانبول 1929 - 1933، ص 64. وخمّن أنّ هذا اللقب استعمل قبل العام 850 م. ويبدو لي أنّ هذا التخمين يتأيّدُ في مصدرٍ إضافي، كتاب: نقض العثمانية للبغدادي المعتزلي أبي جعفر الإسكافي (- 240 / 854). ففي نقطةٍ معينةٍ يتبرأ الإسكافي من الإمامية الذين قادهم تشددهم إلى إنكار أشياء ثابتة ومعروفة (ذكر ابن أبي الحديد النصّ عن الإسكافي في شرح نهج البلاغة وألحقه عبد السلام هارون بكتاب العثمانية للجاحظ في نشرته له، القاهرة 1374 / 1955، ص 318). أما مصطلحا القطعية وأهل النسق (المصطلح الأخير يستخدمه باستمرار الناشىء الأكبر المتوفّى 293 / 906 في نشرة جوزف فان اس لكتابه: مسائل الإمامة، بيروت 1971، ص 28 وما بعدها) فهما أقدم ويملكان مفهوماً أوسع. أما مصطلح «إثنا عشرية» فيُحتمل انه استُعمل حوالي 1000 م. فهو لا يظهر في كتاب الفهرست لابن النديم (- 380 / 990)، ويظهر في كتاب «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (- 429 / 1037) وهو شديد العداء للشيعة (ص 23، 64). ومع استتباب الأمر للإثني عشرية ضمن التشيع صار المصطلحان «إمامية» و «اثنا عشرية» يُستخدمان كمترادفين؛=

العقيدة ومراحل تطوّرها الأساسيّة، ودراستها دراسة مفصّلة.

توجد أقدم الأدلّة على الإيمان بسلسلة الأئمة الإثني عشر في كتب تاريخ الفِرَق. فنجد في آخر كلٍّ من كتاب «فِرَق الشيعة» للحسن بن موسى النوبختي و «كتاب المقالات والفِرَق» لسعد بن عبد الله القمّي (وكلاهما أنجز كتابه حوالي العام 900م) وصفاً للجماعات أو الفرق التي انقسمت إليها الجماعة الشيعيّة إثر وفاة الحسن العسكري. قد نلحظ اختلافاً بين روايتي المصدرين أحياناً[3]، مع ذلك فإنّ النوبختي وسعد بن عبدالله على اتفاقٍ أساسيٍ بما يتعلّق بالإماميّة وهي أهمّ فَصيلٍ بين تلك الفرق جميعاً. يصف كلاهما أعضاء هذه الفرقة كمؤمنين بموت الحسن العسكري (لا باختفائه أو برجعته) تاركاً وراءه وريثاً له كان مختفياً إبّان وضع الكتابين ولكنه سيظهر لا محالة في المستقبل[4]. في هذه المرحلة صبّ الإماميّون اهتمامهم على التدليل أنّ الإمام قد يلجأ إلى التواري عن الأنظار في فترات الخطر المحدق، معتمدين إلى حدٍ ما على الآثار المنسوبة إلى الرسول[5]، من دون أن يذكروا بصراحة احتمال أن تطول هذه الغيبة لتتجاوز مدّة حياة أيّ شخصٍ عاديّ وبالتالي لا يحاولون تفسير هذه الحياة الطويلة في الاختفاء بظاهرة المعمّرين (أولئك الذين استطالت أعمارُهُم) التي سيلجأ إليها فيما بعد محمّد بن علي بن بابويه (الذي توفّي سنة 381 هـ. / 991م.) وآخرون[6]. كما تغيب عن هذين النصّين وجوهٌ أخرى من عقيدة الشيعة الإثني عشرية فعلى سبيل المثال لم يؤتَ فيهما على ذكر احتمال حصول غيبتين اثنتين، وليس ثمة إشارة صريحة إلى أنّ عدد الأئمة قد بلغ اثني عشر مع ابن الحسن العسكري، كما يخلو النصّان من أيّة إشارة إلى ما قد يرمز إليه هذا الرقم. ويظهر

---

= قارن: I. Friedlaender, «The Heterodoxies of the Shi'ites in the presentation of Ibn Hazm», JAOS, 1908, 151.

(3) لتحليل مفصل عن علاقة المصدرين أحدهما بالآخر؛ قارن: W. Madelung, «Bemerkungen zur imamitischen Firag - Literatur», Der Islam XLIII, 1 - 2, 1967, 37 ff.

(4) النوبختي: كتاب فِرَق الشيعة، نشرة هـ. ريتر، استانبول 1931، ص 93 - 95، وسعد بن عبد الله: كتاب المقالات والفِرَق، نشرة م. ج. مشكور، طهران، 1383 / 1963، ص 102 - 106.

(5) أنظر، سعد بن عبدالله، مصدر سابق، ص 103.

(6) أبو حاتم السجستاني، كتاب المعمرين، نشرة غولدزيهر، لايدن 1899، المقدمة.

أخيراً من خلال هذا الوصف لمعتقدات الإماميين، أنّ الإجماع كان قد تمّ على اسم الإمام الثاني عشر إلاّ أنّه وبكل بساطة سرٌّ لا يمكن البوح به؛ فيما يقول أعضاء إحدى الفرق الأخرى[7] إنّ اسمه محمّد[8]. وما لبثت الإماميّة أن قبلت بهذا التحديد لهويته إذ يقول الأشعري في «مقالات الإسلاميّين» إنّهم (أي الإمامية) يؤمنون بأنّ محمد بن الحسن العسكري هو الإمام المختفي[9]، ولولا هذا التفصيل لأمكن القول بأنّ وصف الأشعري لتعاليمهم لا يختلف ألبتّة من حيث الجوهر عن وصف النوبختي أو سعد بن عبدالله.

وتقدّم مصادر الإماميّين أنفسهم التي تتزامن مع فترة موت العسكري، تأكيداً غير مباشر على عدم وجود أيّة عقيدة إثني عشريّة في تلك الفترة. فقد جمع العلاّمة الإمامي محمّد بن الحسن الصفّار القُمّي (الذي توفّي سنة 290 / 903) في كتابه «بصائر الدرجات» مثلاً، أخباراً حول الأئمة لكنّه لم يورد شيئاً حول غيبة الإمام الثاني عشر. كما لم يقدّم أبو جعفر بن محمّد بن خالد البرقي (الذي توفّي سنة 274 /887 أو 280 /893) الذي اشتهر بـ «كتاب المحاسن» وهو أحد معلّمي الصفّار، أيّة معلوماتٍ عن ذلك. فقد أورد في الباب الأوّل من كتابه والذي يحمل عنواناً هو «كتاب الأشكال والقرائن» أخباراً حول معنى مختلف الأرقام[10] لكنه اكتفى بالأرقام من ثلاثة إلى عشرة ولم يرَ ضرورةً في المتابعة حتى الرقم 12. على خلاف ذلك، نجدُ في «كتاب الخصال» لابن بابويه والمخصَّص برُمّته لمعاني الأرقام والأعداد حتى «ما بعد الألف»، فصْلاً مطوّلاً يتناول الرقم 12 وخصوصاً أخبار الأئمة الأثني

(7) هي الفرقة السادسة عند النوبختي، ص 84، والفرقة الحادية عشرة في كتاب المقالات والفِرَق، ص 114.

(8) يذكر صاحب كتاب « فرق الشيعة» أن محمداً كان عمره عامين عندما توفي والده. أما صاحب كتاب «المقالات والفرق» فيذكر أنه كان بالغاً عند وفاة الوالد.

(9) الأشعري، مصدر سابق، ص 17،30. ويذكر الأشعري (ص 14) إحدى فِرَق الغُلاة التي تقول أيضاً باثني عشر إماماً لكنها تضيف إنّ الله يَحِلُّ في كلٍّ منهم. ومما يستحق الذكر هنا أنه في حين يقول كل الإثني عشرية إنّ محمد بن الحسن هو الإمام الغائب، هناك من يذهب إلى أنه لا يجوز ذكْرُ اسمه (قارن بالكليني: أصول الكافي، نشر علي أكبر الغفّاري، طهران، 1375 / 1955 - 1377 / 1957، م 1، ص 322 وما بعدها).

(10) البرقي: كتاب المحاسن، نشرة جلال الدين الحسيني المحدِّث، طهران 1370 / 1950، ص 3 - 15.

عشر[11]. أضف إلى ذلك الخبر الإماميّ الشهير الذي أورده البرقي وفيه قابل الخضرُ عليّاً وابنه الحسن وكشف لهما أسماء الأئمة[12]، إلاّ أنّ رواية البرقي هذه تختلف عن غيرها من روايات هذا الخبر (والتي أتت على الأرجح لاحقاً) في أنّ الخضر لم يسمّ إلاّ عليّاً والحسن والحسين أو حتى عددهم. فكتابا «المحاسن» و «بصائر الدرجات» إنّما وُضعا قبل الغيبة الصغرى أو إثر بدايتها مباشرةً. ويدلّ غياب أيّة معتقدات شيعيّة إثني عشريّة عن هذين الكتابين على أنّ الإيمان باثني عشر إماماً آخِرهم غائب لم يكن قد أصبح بعد معتقداً بكل معنى الكلمة من معتقدات الإثني عشريّة.

وسرعان ما تبدّل الوضع. فإذا بخبر الخضر كما جاء في «تفسير» علي بن إبراهيم القُمّي (الذي توفّي سنة 307 /919) يحمل في طياته أسماء الأئمة الإثني عشر جميعاً[13]. وبلغت هذه العمليّة أوجها في «أصول الكافي» لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكُليني (توفّي سنة 329 /941) الذي تَرِدُ فيه مكوّنات النظريّة الشيعية الإثني عشرية الأساسية كلّها[14]. ويمكن هنا أن نضيف، إنه كانت لهذه الرؤية آثار مباشرةٌ على بعض المرويات ذات الطابع الخلاصي، والتي تتحدّث عن اثني عشر «مهدياً» سيخلفون القائم «الأوّل»[15].

وحتى بعد الانتهاء من وضع مصنّف الكُليني الضخم، كان على العلماء من حينٍ

---

(11) ابن بابويه: كتاب الخصال، النجف، 1391 / 1971، ص 436 - 451.

(12) البرقي: كتاب المحاسن، ص 332 وما بعدها.

(13) علي بن ابراهيم القمي: التفسير، نشرة طيب موسوي الجزائري، النجف 1386 / 1966، م 2، ص 44 وما بعدها.

(14) أنظر على الخصوص الكليني 1 / 328 وما بعدها. ويظهر الأثر عن الخضر على ص 525، والآثار عن الغيبتين على ص 339 وما بعدها.

(15) أنظر ابن بابويه: اكمال الدين، طهران، 1301 / 1883، ص 204. وقد اقتبسها المجلسي في بحار الأنوار، إيران 1305 - 1315 / 1887 - 1897، م 1، ص 236، وأبو جعفر الطوسي: كتاب الغيبة، نشرة آغا بزرك الطهراني، النجف، 1385 / 1965، ص 285. وهذه الرواية في البحار 13 / 237. ويذكر المجلسي تفسيرين محتملين لهذا الأثر، أولهما أنّ المهديين الإثني عشر يمكن أن يكونوا النبيّ وأحد عشر اماماً، الذين يأتي بعدهم القائم. وثانيهما أنّ المهديين الأحد عشر يمكن أن يكونوا أوصياء للقائم، الذي يعيد الأمة إلى عهد الهُدى مع الأئمّة الآخرين الذين سيرجعون أيضاً.

لآخر أن يواجهوا معارضةً داخليةً ضدّ عقائد الإثني عشريّة مع العلم بأنّ هذه المعارضة لم تكن آتيةً بشكلٍ عامٍ من المتشدّدين الذين أصرّوا على أن تستمرّ الإمامة استمراراً ظاهراً في شخص جعفر شقيق الإمام المتوفّى. بل تكمن المشكلة بالأحرى في موقف «ضعفاء الشيعة» الذين لم يشاؤوا إثارة عداوة الأغلبية السنيّة فعمدوا لتقديم رؤى غير مقبولة كما تكمن في موقف القاعدة الشيعيّة التي أربكتها مستجدات الوضع. هذا الارتباك تعكسه مداخل ثلاثة كتب وُضعت في أواسط القرن الرابع / العاشر أو خلال نصفه الأخير. **الأول** هو «كتاب الغيبة» لأبي عبدالله محمّد بن ابراهيم النعْماني (الذي توفي سنة 360 /971) تلميذ الكُليني والذي أنهى وضع كتابه سنة 342 / 953 [16]. فيه يحمل النعماني على معظم شيعة جيله لعدم ثقتهم في هوية الإمام الحالي أو لشكّهم في اختفائه، ناسباً هذه الشكوك إلى الجهل وإلى تأثير «أهل الزُخْرُف والباطل» عليهم تأثيراً مؤذياً، وإلى فتنة الحياة الدُنيا والانصراف للذاتها التي أبعدت الناس عن طريق الحقّ[17]. ولا يذكر النعْماني أسماء «أهل الزخرف والباطل» ولكن يمكن أن نستشف ما كان يدور في خلده عبر الاطّلاع على **مصنَّفٍ** آخر عنوانه «كفاية الأَثر» في النصوص على الأئمة الإثني عَشَر للخزّاز الرازي القُمي (الـذي تُوُفّي سنة 381 / 991) وهو أحد تلامذة ابن بابويه. يذكر الخزّاز في مدخل[18] كتابه أنّ الدافع الذي بعثه على وضعه هو «قومٌ من ضعفاء الشيعة ومتوسطيهم في العلم» ممّن تأثروا بالحجج التي أوردها المعتزلة ضد الأئمة الإثني عشر. حتى قال بعض هؤلاء الشيعة إنّ النصّ على الأئمة الإثني عشر لا يمكن إثباته «من جهةٍ يُقْطَعُ العُذْرُ بها»، وذهب البعض الآخر إلى أكثر من ذلك إذ قالوا إنّ الصحابة لم يأتوا على ذكر أيّ حديث يتعلّق بالنصّ؛ فرأى الخزّاز في تقويم هذه الآراء المغلوطة مهمّةً عاجلة **والكتاب الثالث** الذي تناول موضوع الغيبة والأكثر شهرةً هو «إكمال (كمال) الدين وإتمام (تمام) النعمة» لابن بابويه. في الباب الأوّل يقول ابن بابويه إنّه في طريق عودته من زيارةٍ قام بها إلى ضريح الإمام الثامن علي

(16) النعماني: كتاب الغيبة، طهران، 1318 /1900، ص 2.

(17) المصدر نفسه، ص 4 وما بعدها.

(18) الخزاز الرازي: كفاية الأثر (إيران)، 1305 / 1888، ص 289.

الرضا، توقّف في نيسابور. وأثناء وجوده هناك لجأ إليه عددٌ كبيرٌ من الشيعة المرتبكين للاستفهام عن الغيبة. فكان لهذه التجربة أن حَثّتْهُ على وضع كتابٍ يكشف فيه حقيقة الموضوع ويظهرها على المَلأ[19]. اعتمد هؤلاء المؤلفون الشيعة الإثنا عشريون القُدامى (والذين نَهَجَ مؤلّفو الأجيال اللاحقة نهجهم) في محاولتهم إثْبات صحّة عقيدة الأئمة الإثني عشر، أربع طرائق أساسيّة:

(أ) براهين مستقاة من القرآن: صارت الآيات القرآنية التي يرد فيها بشكل عاديٍّ الرقم 12 موضع اهتمام المتكلمين الشيعة. فقيل مثلاً إنّ الإمام الخامس محمّد الباقر (الذي توفي سنة 114 / 732 أو 117 /735) قد أوّل الآية ﴿إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾ (9 /36) بحيث تشير إلى الأئمة الإثني عشر[20]. كما نسب إلى الإمام السادس جعفر الصادق (توفّي سنة 148 /765) قولاً مفاده أنّ الليل يتألف من اثنتي عشرة ساعة وكذلك النهار، والسنة تتألف من اثني عشر شهراً وعدد الأئمة اثنا عشر وكذلك عدد النقباء[21]؛ أمّا عليٌّ فهو إحدى الساعات الاثنتي عشرة وهذا ما يقصد من الآية ﴿بل كذّبوا بالساعة وأعتدنا لمن كذّب بالساعة سعيرا﴾ (25 / 11)[22]

(ب) براهين مستقاةٌ من المأثورات الشيعية: يمكن تصنيف الأخبار المتعلّقة بالموضوع إلى فئتين؛ أولاً أخبار تدلّ على وجود وثائق متعددة تعود إلى عهد الرسول، وتظهر فيها أسماء الأئمة الإثني عشر بشكلٍ مفصّل. إحدى هذه الدثائر اللوح الذي رآه الصحابيّ جابر بن عبدالله حسبما ذكر بنفسه، في بيت فاطمة[23]. وثيقة أخرى هي

(19) ابن بابويه، مصدر سابق، ص 3 وما بعدها.

(20) النعماني، مصدر سابق، ص 41. وانظر أيضاً الطوسي، مصدر سابق، ص 96 ويظهر العالم الشيعي محمد حسين الطباطبائي تردداً في قبول هذا التأويل؛ قارن بكتابه: الميزان في تفسير القرآن، IX، طهران 1379 / 1959، ص 286.

(21) يشير بذلك إلى نقباء بني إسرائيل الإثني عشر المذكورين في القرآن (سورة رقم 5 / 12) أو للنقباء الإثني عشر الذين اختارهم النبي من أهل المدينة، انظر ابن بابويه: كتاب الخصال، ص 463 وما بعدها.

(22) النعماني، مصدر سابق، ص 40.

الصحيفة التي أعطاها الرسول لعليّ والتي يقال إنّها تتألف من اثني عشر باباً على كلٍّ منها ختم منفصل، وقد طلب الرسول من عليّ أن يفتح الختم الأوّل ويتصرف حسبما تملي عليه التعاليم الواردة فيه وتتكرر العمليّة مع كل إمام من الأئمة التالين[24]. الوثيقة الثالثة يفترض أنّها تعود إلى ألفي سنة قبل خلق آدم وقد استخرجها جعفر الصادق كما يقال من ثمرة نخلةٍ كان قد زرعها. وتتضمن الوثيقة الشهادتين إلى جانب أسماء الأئمة الإثني عشر[25].

الفئة الثانية أحاديث تناول الرسول فيها الأئمة الإثني عشر الذين سيخلفونه. وقد جمع المجلسي في «بحار الأنوار» عدداً كبيراً منها[26]. وفي بعض روايات حديث الغدير[27] يقال إن الرسول قد أشار إلى إمامة علي والحسن والحسين وتسعة من أبناء الحسين[28] كما أُطلق على الأئمة الإثني عشر اسم «الراشدين المهديين» أو «المُحدَّثين» أي الذي تحادثهم الملائكة، أو «الأوصياء» وهلمَّ جراً ...

(ج) أدلّة مستقاة من تراث أهل السنة: شعر المؤلفون الشيعة بضرورة دعم عقيدة الإئمة الإثني عشر فاستشهدوا بأقوال السنّة، وذلك لأسبابٍ جدلية واضحة. وأكثر الأقوال شهرةً في هذا المضمار هو الحديث الذي أعلن الرسول فيه أن اثني عشر خليفةً (أو أميراً) سيخلفونه بعد موته وجميعهم من قريش. هذا الحديث الذي يرد بأوجه متعددة يُقتبس عادةً عن طريق الصحابي جابر بن سَمُرة (توفي سنة 66 /686) كما ترجع إحدى رواياته إلى عبد الله بن عمر (الذي توفي سنة 73 /693) وإلى غيره من الصحابة[29]. ويستشهد الخزّاز بهذا الحديث وبغيره من الأحاديث المشابهة مستنداً تارةً إلى صحابةٍ عُرِفوا بمناصرتهم لعلي كسلمان الفارسي[30] وجابر بن

(23) المصدر نفسه، ص 29 - 31، وابن بابويه: إكمال الدين، ص 179 وما بعدها.

(24) النعماني، ص 24.

(25) النعماني، ص 42،

(26) بحار الأنوار للمجلسي IX , 120 وما بعدها. وانظر أيضاً ابن بابويه: كتاب الخصال، ص 445 وما بعدها.

(27) انظر عن غدير خُمّ وأحاديثه المادة التي كتبتها فاتشيا فاغلييري في دائرة المعارف الإسلامية، النشرة الجديدة. وأوسع كتابٍ عن الموضوع من وجهة نظرٍ شيعية كتاب عبد الحسين أحمد الأميني: الغدير في الكتاب والسنة، طهران، 1372 / 1952.

(28) النعماني، ص 33.

(29) المصدر نفسه، ص 48 وما بعدها، وابن بابويه: إكمال الدين، ص 149 - 167 , وكتاب الخصال، ص=

عبدالله[31] وحذيفة بن اليمان[32]، أو إلى آخرين كعمر وعثمان وأبي هريرة وعائشة الذين يرى فيهم الشعية القُدامى مناوئين أَلِدَّاء لعليّ[33]. فإذا بالنتيجة التي خلص إليها المؤلّفون الشيعة التقليديون في القرن الرابع / العاشر، بيّنة واضحة الوضوح كلّه: إنّ سلطة الأئمة الإثني عشر جميعهم مستمدَّة من نصٍّ مباشرٍ من النبي. فالرسول لم يقصد بخلفائه الملوك المغتصبين الذين تجاوز عددهم الإثني عشر منذ عليّ حتى أيام المؤلفين على أيّ حالٍ، فلا بدّ إذاً أنّه كان يقصد الأئمة، وهم في الواقع خلفاؤه في الأرض[34].

(د) براهين مستقاة من الكتاب المقدّس والتقليد اليهوديّ: لم يخلُ الأدب الإسلامي منذ أقدم العهود من شهادات مستقاة من الكتاب المقدّس ومن التقليدين اليهودي والمسيحي رغم المعارضات المتنوعة لهذا الاستناد داخل المعسكر الإسلامي[35]. ولم يكن الشيعة أقلّ نشاطاً من سواهم من الفرق الإسلامية في البحث عن اقتباساتٍ من الكتاب المقدّس سواءٌ أكانت صحيحةً أم زائفة لدعم صحّة معتقد معيّن. ولا يُستثنى من ذلك مبدأ الأئمة الإثني عشر. فالنعماني مثلاً يدافع عنه معتمداً على «السفر الأول» (أي سفر التكوين) ويورد قولاً للحسن بن سليمان وهو علاّمة يهودي من أَرَّجان[36]، مفاده أنّ إسماعيل كان يُسمّى أيضاً «ماد» وهي كلمةٌ

= 436 - 445 وبشكلٍ عامٍّ في بحار الأنوار IX, 128 وما بعدها، وانظر في التأليف الشيعي المعاصر، علي يزدي الحائري: إلزام الناصب في إثبات حُجّة الغائب، طهران، 1351 / 1932، ومحمد حسين آل كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأُصولها، النجف،1369 / 1950، ص 99.

(30) الخزاز، مصدر سابق، ص 293 وما بعدها؛ مقتبس في بحار الأنوار IX, 141 - 144.

(31) الخزاز، مصدر سابق، ص 294 - 297؛ وفي البحار IX, 145.

(32) الخزاز، ص 305.

(33) الخزاز، ص 298 وما بعدها. وينتقدُ المجلسيُّ الخزّازَ لمزجه آثاراً إماميةً بآثار أعداء الشيعة ويعلن أنّه لم يورِدْ في البحار غير أحاديث الثقات (البحار 1 / 12).

(34) النعماني، ص 49. وتشير المصادر الشيعية غالباً الى الأئمة بوصفهم الخلفاء أو خلفاء الله في أرضه؛ قارن بالكليني، مصدر سابق I, 193.

(35) أنظر: F. Rosenthal, «The influence of the biblical tradition on Muslim Historiography» in B. Lewis and P. M. Holt (ed), Historians of the Middle East, London, 1962, 35 - 45; M. J. Kister, in IOS, II 1972, 215 - 230.

(36) قارن بكستر، مرجع سابق، ص 222, 232, 233.

عبريّةٌ تفيد افتراضاً معنى «الرجل المحمود» (أي محمّد)، وهذا هو أيضاً اسم النبيّ بالعربية[37]. فإذا سلّمنا بأن إسماعيل ومحمّداً يتشاطران الاسم عينه يسهل أن نفهم كيف يمكن تطبيق الفكرة عينها على أبناء اسماعيل وعلى نسل محمّد. وبالفعل، يحدّد الحسن ابن سليمان أسماء أبناء إسماعيل الإثني عشر[38] موضحاً أنّها تشير أيضاً إلى الأئمة الإثني عشر[39]. وحينما سُئل أين تَرِدُ هذه الأسماء (حرفيّاً في أيّة سورة) أجاب (واهماً في ذلك) إنها ترد في «سِفْر الأمثال»[40]. كما يورد الحسن دليلاً آخر من سفر التكوين 17 /20: «وأمّا إسماعيلُ فقد سمعتُ قولك فيه. وها أنذا أُباركه وأُنمّيه وأُكثّره جداً جداً، ويلدُ اثني عشر رئيساً، وأَجعلُهُ أُمّةً عظيمةً»[41]. ويؤكّد ثلاثة يهود آخرون صحّة هذه الاستشهادات ويدعمون تفسير الحسن بن سليمان لها[42]. كما يقال إنّ بعض اليهود يعرفون أنّ أسماء الأئمة مذكورة في التوراة ولكنّهم يرفضون الاعتراف بذلك جهاراً إمّا لعدم رغبتهم بالإقرار بمنزلة الإسلام السامية أو تفادياً لردة فعل بني دينهم[43]. وتعود بعض الروايات الأخرى

(37) في آثارٍ مختلفةٍ (تُروى عادةً عن كعب الأحبار) يُقالُ إنّ اسم النبيّ في الكتابات القديمة (أو في التوراة): ماذماذ ويعني: حسن حسن (القاضي عياض: الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى، القاهرة، 1369 / 1950 ,I ,148، والنويري: نهاية الأرب XVI، القاهرة، 1374 / 1955 , ص 79) أو موذموذ (ابراهيم الباجوري: المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية، القاهرة، 1301 ,1883، ص 213) أو الحادّ (بحار) أو ماذ ماذ (الحائري؛ مرجع سابق، ص 38،45) وأكثر هذه الصيغ مأخوذة من الصيغة العبرية Me'od Me'od (سفر التكوين XVII ,2 ,6 ,20). ويقال إن الحروف التي تتكون منها لفظة ماد ماد يُقابلها العدد 92 (ويكون صحيحاً إن ضوعفت الألِف) وأنّ العدد 92 نفسه هو المقابل لحروف لفظ «محمد».

(38) أنظر سفر التكوين XXV ,13 - 16. وقارن بسفر الملوك الأول، 29 - 31.

(39) النعماني، ص 49 وما بعدها. وتبدو أسماء أبناء إسماعيل في هذه القصة حافلة بالتصحيف والتحريف. لكن تلك الأسماء تبدو أقلّ تحريفاً في روايةٍ أُخرى للأثر عن كعب الأحبار (بحار الأنوار IX ,127) نقلها المجلسي عن مقتضب الأثر لابن عيّاش. ولا يعرف المؤرّخون المسلمون فيما يبدو الصِيَغَ الصحيحةَ لتلك الأسماء فقد أشار الطبري إلى الخلاف بين رواية ابن إسحاق والروايات الأخرى في هذا الصدد (تاريخ الطبري I ,351). وقد عرف المسلمون بخبر الإثني عشر ولداً لإسماعيل في حقبة مبكرة إذ يذكر ذلك المفسّر المبكّر إسماعيل بن الرحمن السُدّي (- 128 / 745).

(40) النعماني، ص 50.

(41) المصدر نفسه.

(42) المصدر نفسه.

(43) بحار الأنوار IX ,127 في اقتباسٍ عن ابن عياش: مقتضب الأثر.

حول قبول اليهود بفكرة الأئمة الإثني عشر، إلى أيّام عليّ نفسه. ففي إحداها يضع يهوديٌّ علم عليّ على المحك طارحاً عليه أسئلةً صعبةً متنوّعة، وحينما طرح عليه سؤالاً حول عدد أئمة الهُدى الذين سيخلفون محمّداً، أجاب عليّ ذاكراً الأئمة الإثني عشر. فإذا باليهوديّ يؤكد صحّة قوله ويعتنق الإسلام[44]. وفي سياق قصةٍ مشابهةٍ، عرض أحد اليهود على عليّ كتاباً مسطوراً بخطّ داود أشير فيه إلى الأئمة الإثني عشر[45].

ويرى العلماء الإثنا عشريون أنّ الاعتقاد بغيبة آخر الأئمة هو نتيجة مباشرة للاعتقاد بالأئمة الإثني عشر. ونجد دفاعاً مفصّلاً عن هذا الموقف في الأعمال التي تتناول الغيبة ولا مجال لمعالجتها هنا. إلاّ أنّ الحجّة الأساسية هي التالية: إذا ما افترضنا أن خطّ الأئمة ينتهي بالإمام الثاني عشر فإن هذا الأخير لا يزال على قيد الحياة (بما أنّ البشرية لا يمكن أن تبقى من دون إمام)، ولكنّه في القوت عينه وجد نفسه في خطرٍ محدقٍ بسبب أعدائه المتعدّدين. صحيح أنّ الله لن يسمح بأن يُقتل الإمام الأخير (إذ لن يكون ثمّة من يحلّ محلّه) إلاّ أنّ على الإمام أن يضطلع بمسؤوليّة أمنه الشخصية ويحافظ على سلامته بالبقاء مختفياً. في هذا السياق، تُولى الأخبار المتعلّقة بالغيبتين اهتماما خاصاً. فالنعماني الذي أنجز «كتاب الغيبة» بعد ثلاث عشرة سنة من بدء الغيبة الكبرى يستشهد بقولٍ لجعفر الصادق مفاده أن الغيبة الأولى ستكون الأطول[46]. وتلت هذا القول، أقوالٌ أخرى لجعفر الصادق منها: «يدخل القائم في غيبتين، إحداهما قصيرة والأخرى طويلة»[47] أو «يدخل صاحب هذا الأمر في غيبتين، في الأولى سيعود إلى أهله[48]، وخلال الثانية سيقال إنّه هلك»[49]. الانطباع الذي يولِّدُهُ التبايُنُ في وصف مدّة كلٍّ من الغيبتين الأولى والثانية هو أنّه لم يكن

(44) النعماني، ص 51 وما بعدها.

(45) المصدر نفسه، ص 54. وقارن بالكليني I, 529, 531.

(46) النعماني، ص 90، مقتبس في بحار الأنوار XIII، ص 142.

(47) المصدر نفسه. وهناك رواية أخرى مشابهة تُرفع للنبي (الخزاز، مصدر سابق، ص 307).

(48) قارن بالبحار XIII، ص 143.

(49) النعماني، ص 91.

جليّاً أصلاً أيّتهما ستكون الأطول حتى تقرر لاحقاً أن الغيبة الثانية (المعروفة أيضاً بالغيبة التامة)[50] هي أطولهما. كما تحددت في هذا الوقت أسباب تكرر الغيبة. يقول الشريف المرتضى (الذي توفّي سنة 436 / 1044) إنّ الإمام كان يظهر لأتباعه عند بداية غيبته أي خلال الغيبة الصغرى، متوارياً عن أعدائه فحسب حتى وجب عليه لاحقاً، حينما تفاقم الخطر المحدق بحياته أن يتوارى عن أتباعه وعن أعدائه على حدٍّ سواء[51]. ولا يستبعد المرتضى احتمال ظهور الإمام على أحد أتباعه شرط أن يكون هذا الأخير موضع ثقة الإمام التامّة[52].

ولا يبني علماء الكلام الشيعة اعتقادهم بغيبتين على أخبار الشيعة فحسب بل على السابقات التي تنسب إلى أنبياء مختلفين؛ وبخاصةٍ إبراهيم ومحمّد. فقد دخل إبراهيم أوّلاً في غيبةٍ بسبب نمروذ ثم لخشيته ملك مصر[53]. أما النبيّ محمد فقد كان عليه أن يختبىء مع أقاربه من بني هاشم في الشِعْب[54]، وأن يتحمّل مقاطعة قريش له[55]. ولاحقاً اضطر وهو في طريقه إلى المدينة، إلى الاختباء في الغار[56].

بعد اقتفاء مراحل النمو الأساسيّة التي مرّت بها العقيدة الإثنا عشريّة يبقى سؤال حول أصل هذه العقيدة: إلى أي مدى يمكن أن نرجع بالأخبار التي ترتكز عليها هذه العقيدة إلى الحقبة التي تسبق اختفاء الإمام الثاني عشر؟

النقطة الأساسيّة التي لا يجب أن تغيب عن الأذهان هي أنّ الرقم 12 وفكرة الغيبة كانا حافزين قديمين جداً في التاريخ الإسلامي. بل ويمكن القول إنّ هذا الرقم

---

(50) أنظر الفضل بن الحسن الطبرسي: إعلام الورى في أعلام الهدى، نشرة م. مهدي السيد حسن الخرسان النجف، 1390 / (197، ص 445. وانظر البحار XIII، ص 142.

(51) الشريف المرتضى: تنزيه الأنبياء، النجف، 1380 / 1961، ص 228.

(52) المصدر نفسه.

(53) إبن بابويه: إكمال الدين، ص 82 وما بعدها.

(54) يُسمّى غالباً شِعب أبي يوسف؛ قارن ياقوت: معجم البلدان، III، بيروت، 1376 / 1957، ص 347.

(55) عبد الرحمن السهيلي: الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية، نشرة عبد الرحمن الوكيل، III، القاهرة، 1389 / 1969، ص 354.

(56) الطوسي: كتاب الغيبة، ص 61 - 63، وسعيد بن هبة الله الراوندي: الخرائج والجرائح، بومباي، 1301 / 1883، ص 162.

قد ظهر بشكلٍ بارزٍ في كثيرٍ من الحضارات القديمة. وربما تكون القصص التي وردت في الكتاب المقدّس حول أسباط بني إسرائيل الإثني عشر والأخبار المسيحية حول حواريي عيسى الإثني عشر يكمنان وراء اختيار المسلمين الرقم 12 للدلالة على نظام النقباء. فمفرد النقباء مثلاً لا يُستعمل للدلالة على الإسرائيليين الإثني عشر أو الممثلين الإثني عشر الذين اختارهم النبي محمّد من أهل المدينة[57] فحسب بل للدلالة أيضاً على الرجال الإثني عشر، قادة التنظيم السريّ الذي حَضَّر للثورة العباسيّة[58]. وقد ادّعى أبو منصور العجلي (الذي أُعدم سنة 121 /738) وهو من الغلاة، أنّه سادس نبيٍّ في سلسلةٍ من اثني عشر نبياً، سيكون آخِرهم القائم[59].

في هذا السياق العام يجب النظر إلى الأحاديث المذكورة آنفاً حول الخلفاء الإثني عشر. فقد شاعت قبل بداية الغيبة الصغرى بوقتٍ طويل ويمكن العثور عليها في «كتاب الفتن» لنعيم بن حمّاد (توفي سنة 228 / 844) [60] وفي «مسند» ابن حنبل (توفي سنة 241 / 855) وفي «صحيح» البخاري (توفي سنة 256 / 870) [61] وربما كانت تعود إلى أبعد من هذه التواريخ. ويعطي أحمد بن محمّد القسطلاّني (توفي سنة 923 / 1517) في تعليقه على «صحيح» البخاري شروحاً مختلفة، ترد هنا وفق ترتيب ظهورها:

**أولاً:** تشير هذه الأخبار إلى الخلفاء الإثني عشر الذين أصبحت الأمّة في عهدهم قويّة ومتحدة. وبعد هذه الحقبة التي انتهت بوصول الوليد بن يزيد إلى الحكم (الذي حكم من سنة 125 حتى 126 / من سنة 743 حتى 744) عصفت بالإسلام رياح النزاعات والفتن. وعلى الرغم من أن القسطلاّني لم يسمّ الخلفاء الإثني عشر بأسمائهم فالمرجّح أنّه كان يفكّر بأيام الخلفاء الراشدين والخلفاء الأمويين (كمعاوية

(57) قارن بما سبق.

(58) اليعقوبي: تاريخ، النجف، 1358 / 1939 ,III ,40 وما بعدها، والشيبي: الفكر الشيعي والنزعات الصوفية، بغداد، 1386 / 1966، ص 25.

(59) النوبختي، مصدر سابق، ص 34.

(60) مقتبس عند ابن طاووس في: الملاحم والفتن، النجف، 1383 / 1963، ص 26 147.

(61) قارن بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (1936 - 1964 لايدن) ,I ,306 : ثَنَيَ.

بن أبي سفيان وابنه يزيد وعبد الملك وأبنائه الأربعة) الذين اتّسم حكمهم باستقرارٍ ونجاحٍ نسبيَّين.

**ثانياً:** تشير هذه الأخبار إلى وضع طالب فيه اثنا عشر شخصاً من الرعيل نفسه بأن يكون كلٌّ منهم حاكماً شرعياً، مما أدّى إلى انشقاق داخل الأمّة. ويقول القسطلاّني إن هذا ما حصل فعلاً في القرن الخامس / الحادي عشر حينما تنافس ستة أشخاصٍ على سدّة الحكم في الأندلس فيما كان الفاطميّون والعبّاسيون وبعض الخوارج والعلويين يتنازعون أيضاً على السلطة.

**ثالثاً:** تعكس هذه الأخبار الوضع الذي نتج عن القرن الأول للإسلام حتى موت عمر بن عبد العزيز سنة 101 / 720. فتعاقب خلال هذه الحقبة التي يرى فيها الكثيرون عصر الإسلام الذهبي، أربعة عشر خليفةً هم الخلفاء الراشدون والحسن بن عليّ وعبد الله بن الزبير والخلفاء الأمويون الثمانية الأوائل. ولا بدّ من استثناء اثنين من الحكام السابق ذكرهم لقِصر مدّة حكمهما هما معاوية بن يزيد (الذي امتدّ حكمه من ربيع الأول سنة 64 حتى ذي العقدة 64 / من تشرين الثاني سنة 683 حتى حزيران سنة 684) ومروان بن الحكم (الذي حكم من ذي العقدة سنة 64 إلى رمضان سنة 65 / من حزيران سنة 684 حتى نيسان سنة 685) [62]؛ مما يتلاءم وتفسيرات يحيى بن شرف النووي (الذي توفّي سنة 676 / 1278) التي جاءت في شرحه لـ «صحيح مسلم»[63] لجهة أنّها تعتمد على تأويل معنى الرقم 12 تأويلاً حرفياً.

أمّا الفضل بن روزبهان، وهو أشعري (عاش في بداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي) فقد حاول تفنيد التأويل الشيعي لهذه الأخبار فقدّم اقتراحات حول احتمال أن يكون المقصود صلحاء الخلفاء الإثني عشر القرشيين الذين لم يتتالوا على الحكم. إنّهم الخلفاء الخمسة[64]، وعبدالله بن الزبير، وعمر بن

(62) القسطلاني: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري X، بولاق 1327 / 1909، ص 273. والفرق الوحيد بين التأويل الأول والتأويل الثالث هو حذف يزيد وهشام ـ ابنا عبد الملك بن مروان ـ لصالح الحسن بن علي وعبدالله بن الزبير.

(63) على هامش الإرشاد للقسطلاّني، VIII، ص 5 - 7.

عبدالعزيز، وخمسة خلفاء عباسيّين لم يحدّد الكاتب أسماءهم[65]. هذا الشرح الأخير يعكس النزعة الواضحة المناوئة للأمويين، أكثر مما تفعل بعض تعليقات القسطلاّني. وفي الواقع لا يستبعد أن يكون موجّهاً ضد الأمويين مع دعم حقّ قُريشٍ في الحكم[66] وفي الوقت عينه استشهد بهذا الخبر كدليل على الفتن التي تَعْقُبُ وفاة الخليفة (أو الأمير) الثاني عشر، والتي تذكّر بأمارات يوم القيامة. ويظهر ذلك في بعض روايات الحديث ومن ذلك تلك القائلة: «يكون اثنا عشر خليفةً ... ثم يكون الهرج»[67]. فلا عجب إذا وجدناه وقد شقّ طريقه إلى بعض الأعمال ذات الطابع النشوري التي تتناول الملاحم المؤذِنة بيوم الدين ككتاب «الفتن» لنُعيم بن حمّاد وكتاب «المهدي» من «سنن» أبي داود (الذي توفّي سنة 275 / 888) أو كتاب «الفتن» من «صحيح الترمذي» (الذي توفّي سنة 279 / 892).

وبالعودة إلى موضوع الغيبة يكفي أن نذكر الاعتقاد القائل أنّ محمد بن الحنفيّة قد اختفى في شِعب رضوى والادعاءات التي جاء بها أتباع عبد الله بن سبأ عن عدم موت علي[68]، كي ندرك أن جذور فكرة الغيبة قد تأصّلت منذ عهدٍ بعيدٍ لدى الغلاة. ففي القرنين الأوّلين من الحكم العبّاسيّ كانت الفرق الوقفيّة الشيعية (من مثل الناووسية أو الممطورة) أهمّ مؤيد لنظرية الغيبة وأرادت أن تثبت أنّ أحد الأئمة وهو تحديداً الإمام الأخير قد دخل في غيبة وسيظهر باعتباره المهدي. وفي هذه الفترة ظلّ سائداً بين صفوف القطعيّة (وهي سلف الإثني عشرية) الاعتقادُ بغيبةٍ قادمةٍ سيدخل

---

(64) يبدو أنّ منهم الحسين بن علي.

(65) المظفّر، مصدر سابق، II، 314 وما بعدها. ويرفض المظفر هذا التفسير (ص، 315، 318)، والتفسيرات الأخرى التي قدّمها الفضل بن روزبهان.

(66) هذا النوع من العداء للأمويين والوقوف إلى جانب قريش في الوقت نفسه هو ما يمثّله أمثال المقريزي في كتابه: «النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم». وهناك أثر شيعي ينسب للنبي قوله إنه يأتي بعده اثنا عشر إمام ضلالة، اثنان منهما من قريش (ربما كان المقصود أبا بكر وعمرا) والعشرة الآخرون من بني أمية؛ أحمد بن علي الطبرسي: كتاب الاحتجاج II، النجف، 1386 / 1966، ص 4.

(67) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي VII، ص 83: هرج.

(68) أنظر نقاشاً من هذا النوع في الشذرات التي جمعها فان اس من كتاب النَكْث للنظّام، غوتنغن، 1972. وانظر لفان أس نفسه نشرة كتاب الإرجاء للحسن بن محمد بن الحنفية Arabica, XXI, 1, 1974, 32 ff.

فيها إمامٌ لا يُعرف اسمه بعد. هكذا ظهرت أعمالٌ كثيرةٌ حملت اسم «كتاب الغيبة» من بينها كتاب أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي (منتصف القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)[69] والحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني الكوفي (الذي عاصر الإمام الثامن علي الرضا)[70]، والفضل بن شاذان النيسابوري (توفي سنة 260 / 874) [71] وغيرهم. وقيل عن الحسن بن علي البطائني إنّه واقفي[72]. وعلى الرغم من ضياع معظم أعمالهم يعتقد أنّهم ضمّنوها أخباراً حول اختفاء آخر الأئمة وبالتالي ظهوره ثانيةً. وليس الاعتقاد بوجود غيبتين، اثني عشريّاً. فبعد وفاة الحسن العسكري ادّعى فريقٌ من الإمامية أنّه لم يمت بل اختفى وسيعود للظهور ويتعرّف الناس إليه ليختفي من جديد قبل أن يظهر ثانيةً وبشكل نهائيٍّ كقائم[73]. وقد أسس هذا الفريق ادعاءه على الأخبار القائلة باختفاء القائم مرّتين[74]، حتى أن الحسن بن محبوب الزرّاد (الذي توفي سنة 224 / 839) ضمّن مصنفه «كتاب المشيخة»[75] أخباراً تؤكّد وجود غيبتين كبرى وصغرى[76]، كما يمكن العثور على فكرة مماثلة لدى فريقٍ ادّعى بعد موت الإمام السابع موسى الكاظم (الذي توفّي سنة 183 / 799) أنّ هذا الأخير قد بُعث من جديد ولكنه متوارٍ بانتظار عودته كقائم[77]، وبهذا يمكن القول إنّ الكاظم قد دخل في غيبتين: الأولى في شكل موتٍ مؤقتٍ، والثانية عبر الاختفاء[78].

---

(69) أنظر آغابزرك الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، النجف، 1355 / XVI, 1936، ص 74.

(70) المصدر نفسه XVI، ص 76 رقم 382.

(71) المصدر نفسه XVI، ص 78 رقم 395.

(72) المصدر نفسه XVI، ص 76 رقم 382. لكنّ الكشي ذهب في كتاب الرجال (نشرة أحمد الحسيني، النجف، 1964، ص 344 - 346) إلى أنّ الواقفي هو علي البطائني والد الحسن الذي كان يؤمن أنّ علي الرضا هو آخر الأئمة.

(73) أنظر النوبختي، ص 79 وما بعدها، وسعد بن عبد الله، ص 106 وما بعدها.

(74) المصدر نفسه.

(75) آغابزرك الطهراني، XXI، ص 69 رقم 3995.

(76) الطبرسي: إعلام الورى، ص 443؛ ومقتبس في البحار XIII، ص 99.

(77) النوبختي، ص 68، وسعد بن عبد الله، ص 90.

(78) في أثرٍ إمامي يُنسَبُ لجعفر الصادق القول: إنّ لأبي الحسن غيبتين؛ حتى أنّ البعض سيقولون إنه مات. أما في=

وبالتالي يظهر جلياً أنّ المصادر التي ارتكزت عليها الإثنا عشرية الشيعيّة كانت موجودة قبل الغيبة الصغرى بوقتٍ بعيد. وكان لا بدّ من استخدامها لمصلحة العقيدة الإثني عشرية الحديثة النشأة. وقد تحقق ذلك أساساً عبر عملية إعادة تأويل للمواد المتوفّرة وأبرز مثال على ذلك هو تأويل الإثني عشريّة للحديث المتعلّق بالخلفاء الإثني عشر. ولكنْ ما كان ممكناً لعلماء الشيعة الإثني عشريين الاكتفاء بهذه الرؤية لمصادر اعتقادهم، فتراهم يحاولون عبر العودة بعقيدتهم إلى الماضي أن يثبتوا أنّ الإماميّة قد قالت بمعتقدات الإثني عشريّة تحديداً قبل الحيرة (أي الفترة التي تلت اختفاء الإمام الثاني عشر)[79] فأكّد ابن بابويه مثلاً أنّ أخبار الإثني عشرية ظهرت في «الأصول الأربعمئة» التي وضعها أتباع جعفر الصادق وغيره من الأئمة[80]. كما تمنّى النعماني لو ينهي المناقشات كلها ويزيل الشكوك كافّة المتعلّقة بالغيبة والرجعة عند الشيعة الإثني عشريين، وذلك بالإشارة إلى أنّ الأخبار المتعلّقة بالأئمة الإثني عشر قد ظهرت في «كتاب سُليم بن قيس»، هذا الكتاب الذي يعتقد كثيرٌ من الشيعة أنّ واضعه هو سُليم بن قيس الهلالي العامري أحد أتباع علي[81]. هذه الدعاوى صحيحة شكلاً. ولكنْ لا يغيبنَّ عن البال أن أسماء الأئمة الإثني عشر لا تظهر في هذه المصادر. و«الأصول الأربعمئة» تتضمن خبراً حول أحد عشر إماماً ـ لا تذكر أسماءَهم ـ وآخرهم هو القائم[82]، كما تتضمن قولاً لجعفر الصادق مفاده أنّ سبعة أئمة سيخلفون الرسول آخِرُهُم هو القائم[83]. أمّا كتاب «سُليم بن قيس» فلا يزال من حيث صحّته موضع شك الشيعة وغير الشيعة على حدٍ سواء[84]. كما لا يُستبعد أن

= الحقيقة فإن موسى الكاظم لن يموت حتى يترك وصياً (الطوسي، ص 38).

(79) لاحظ العنوان الكامل لكتاب ابن بابويه: كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة في إثبات الغيبة وكشف الحيرة.

(80) المصدر نفسه، ص 13. وقارن بالطبرسي، ص 443. ومقدمة البرقي: كتاب المحاسن، لجلال الدين المحدّث، ص: ك ـ أ.

(81) النعماني، ص 47.

(82) كتاب أبي سعيد عبّاد العُصْفُري في الأصول الأربعمائة، ق 10 أ.

(83) كتاب محمد بن المثنى الحضرمي في الأصول الأربعمائة، ق 53 ب. ويظهر هذا الأثر مشابهاً لآثار الإسماعيلية. أما الرواية الإثنا عشرية لهذا الأثر وما يشابهه فتنقل عن جعفر الصادق وتقول إن جعفراً هو أول الأئمة السبعة الذين تنتهي بهم الإمامة؛ قارن بالطوسي، ص 36.

(84) قارن بابن المطهّر الحلّيّ: رجال، نشرة محمد صادق بحر العلوم، النجف، 1381 / 1961، ص 83=

يكون قد خضع لإضافاتٍ لاحقة.

وتقدّم الأبيات المنسوبة إلى السيّد الحميري (توفي سنة 173 / 789) والتي ترد فيها أسماء الأئمة الإثني عشر، مثالاً بارزاً على تلك الإضافات[85].

قد لا تظهر أبداً الأسباب الكامنة وراء الاختفاء المنسوب للإمام الثاني عشر في حقبةٍ معينةٍ من تاريخ الشيعة. ولكنّ هذا لا يمنع من وضع بعض النقاط على الحروف. **أولاً** ثمة دليل يدعم ما ادّعاه الإثنا عشريون حول الاضطهادات التي مارسها العبّاسيّون حتى بلغت درجةً لا تطاق. لا بل إنّ فترة الارتياح التي حظي بها الشيعة بعد عهد المتوكل الذي اتسم بالعنف، لم تعمّر طويلاً. فوجد الأئمة وأتباعهم أنفسهم من جديد في عهد المعتز (من سنة 252 حتى سنة 255 / من سنة 866 حتى سنة 869) والمعتمد (من سنة 256 حتى سنة 279، ومن سنة 870 حتى سنة 892) ينوؤن تحت ضغطٍ عظيم. كل ذلك يجعل من دعاوى الإثني عشرية حول وجود خطر محدق دوماً بحياة الإمام مقبولةً للوهلة الأولى[86]. **ثانياً**: تزامنت هذه الاضطهادات مع شعورٍ متزايدٍ بالقنوط تفشّى بين الشيعة الإمامية الذين (على خلاف زيديين كثيرين) أصابهم يأس من إمكان الثورة ونجاحها. فإذا باختفاء الإمام يتّخذ بالنسبة إليهم جاذبيةً سياسية ومذهبيّة واضحة، مما مكّن الإماميّين من الاعتراف بعد وقت غير طويل بالنظام البويهي الموالي للشيعة بل والتعاون معه من دون التضحية بولائهم لإمامهم[87]. في المقابل رَجَوا أن يقرب هذا التعاون بينهم وبين مركز السلطة. فإعلان الولاء للبويهيين خوّلهم المطالبة بحقوقهم مطالبةً أكثر جرأة وصراحة، حتى أن المعارك الضروس التي قامت في هذه الفترة بين الشيعة الإمامية من

---

Goldziher, Muhammedanische Studien, Halle, 1889 - 90, II, 10 f. =

(85) السيد الحميري: ديوان، نشرة شاكر هادي شكر، بيروت 1966، ص 355 - 369.

(86) أنظر: D. Sourdel, «La politique Réligieuse des successeurs d'al-Mutawakkil», SI, XIII, 1960,12f.

(87) أنظر النقاش حول ذلك في: W. M. Watt, art. cit., 119 - 21; C. Cahen «Buwaiyhids» in EI, second., II (in particular p.p. 1350 - 1352); idem, «La Changeante portée sociale de quelques doctrines religieuses», l'Élaboration de l'Islam. Colloque de Strasbourg, 12 - 14 juin 1959, Paris 1961, 16.

جهة وخصومهم من جهةٍ ثانية إنما تشير إلى ما بلغوا من ثقةٍ بالنفس[88]. وربما كانوا يرجون عبر التوصل لضبط المراكز الماليّة والإداريّة، استخراج أكبر فائدة من السلطة القائمة وفي النهاية تقويض المذهب السنّي من داخله[89]. أخيراً مهّد إلغاء السلطة الأوتقراطية التي تحكّم بها شخصٌ واحدٌ، السبيلَ أمام دفقٍ من الأفكار والخواطر أكثر تحرراً مهرت أدب الشيعة المزدهر وعقيدتهم ببصماتها. من هنا كان لا بدّ من أن يفسح الإمام الحالي الباقي على قيد الحياة المجال أمام كائنٍ بشريّ متوارٍ قد يكون المخلّص المنتظر الذي تتطلّعُ إليه أقلّيةٌ قديمة العهد بالعذاب بآمالِها وتَوقِها. وقد أرست الأجيال السابقة أساس هذا الحدث العقائدي ذي الأهمية القصوى فإذا بالانتقال من الإماميّة إلى الإثنيّ عشرية عمليّة سَلِسَة وطبيعيّة نسبياً.

(88) قارن بمقال لاووست الطويل عن تفكير الماوردي وأعماله السياسية (ترجمه رضوان السيد إلى العربية في مطلع تحقيقة لقوانين الوزارة وسياسة الملك للماوردي 1979 و 1993)؛ وانظر أيضاً للاووست مقالةً قديمةً عن الدعاية الدينية ببغداد في القرنين الرابع والخامس (مقدمة رضوان السيد للأسد والغواص، بيروت 1978 ، 1992) (المترجمة).

(89) L. Massignon, «Recherches sur les Shiites extremistes à Bagdad à la fin du troisième siècle de l' Hégire», ZDMG, XCII, 1938, 378 - 82